الرسالة الرابعة

رسالةٌ في ذكرِ الواحدِ والأحد

رسالةٌ في ذكرِ الواحدِ والأحد

مُقدِّمةٌ عامّة

شَهدَ القَرنُ الرّابعُ الهِجري، الذي نُرجِّحُ أنّ الرّاغِبَ الأصفَهاني، قد عاشَ فيه أكثرَ أيامِ عُمرِه[١]، نَهضةً أدبيّةً وفكريّةً ظهرَتْ في الشِّعرِ وفي الكِتابةِ الفَنيّةِ وفي العُلومِ العَقليّةِ وعلمِ الكلامِ وفي الفِقهِ والتَّصوُّفِ وفي فِقهِ اللُّغة[٢]، كما شَهِدَ حَركةَ الكِتابةِ التّأليفيّةِ التي تَرقَّتْ إلىٰ مَرحلةِ التّأليفِ في الكُتبِ الأدبيةِ والنَّقدِية[٣]، في هذا العَصر. فقد تعدَّدتْ مَراكزُ الثَّقافةِ والإشعاعِ الفِكريِّ والأدبيِّ[٤] بينَ مِصرَ والشّامِ وبينَ العِراقِ وجَنوبيِّ بِلادِ فارسَ وبَينَ خُراسانَ وما وراء النَّهرِ وبينَ السّندِ وأفغانِستانَ وبينَ بِلادِ المغربِ والأندلُس[٥].

وما يهمُّنا هنا الكُتبُ التي أُلِّفَتْ في اللُّغة؟ «فلقد كان مِنها ما يَعتمدُ علىٰ الأشعارِ الغَريبةِ وبَعضِ أخبارٍ عَنِ الأعرابِ مِثلِ مَجالسِ ثَعلبٍ»، ومِنها ما يُعنىٰ بضَبطِ ألفاظٍ وتَفسيرِها مِثل كتابه «الفَصيح»، ومِنها ما كان مَعرِضًا جَيِّدًا لنَماذِجَ مِن الشِّعرِ والنَّثرِ

(١) عمر الساريسي، «الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب»، مكتبة الأقصىٰ ١٩٨٧، عمان، ص٤٥.

(٢) أحمد أمين، «ظهر الإسلام»، الجزء الثاني، ٨٥-٩٤.

(٣) د. حسني ناعسة، «الكتابة الفنية»، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٥٧.

(٤) أحمد أمين، «ظهر الإسلام»، الطبعة الثالثة، ١٩٤٥، الجزء الأول، ص١٦١ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق.

مثل «الكامِلِ» للمُبرِّد[١]، وكان مِنها ما يعنى بإبرازِ الفُروقِ اللُّغويّةِ بينَ المفرَداتِ المتشابِهةِ المباني المتَباينةِ المَعاني.

ورُبَّما بدأتْ هذه الجهودُ علىٰ يَدِ عُلماءَ لُغويِّـينَ مُنذُ وَقتٍ مُبكِّر؛ فالزّجّاجُ (٣١١هـ) صَنّفَ رِسالةً بعِنوانِ «فعَلت وأفعَلت» وقُطربٌ (٢٠٦هـ) يَضعُ رِسالةً في «فَعلَ وأفْعلْ». ثُمّ تتطوّرُ هذه الجُهودُ وتَتّسعُ لتَظهرَ في كُتبٍ أكْثرَ شُمولًا وأوسعَ مَضْمونًا، وذلك علىٰ يَدِ ثَلاثةٍ مِنَ اللُّغوِيّـينَ الأفذاذ، أولُهم: يَعقوبُ بنُ إسحقَ السِّكّيت (٢٤٤ هـ) في كِتابِه المَعروفِ «تَهذيبُ الأَلفاظ»، وثانيهم: عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عيسىٰ الهَمذاني (٣٢٠ هـ) في كِتابِه المَعروفِ «بالألفاظِ الكِتابيَّة»، وثالِثُهم: قدامةُ بنُ جَعفرِ البَغدادي (٣٣٧ هـ) في كِتابِه «جَواهِرُ الألفاظ»[٢].

ويَأتي كِتابُ «فِقهِ اللُّغةِ وسرِّ العربيةِ» للثَّعالبي (٤٣٠ هـ) مرحلةً متطورةً أكثرَ في مُلاحظةِ الفُروقِ اللُّغويّةِ بينَ المُفرداتِ المُتقاربةِ المعاني المُتباعِدةِ المباني. ومثلُه يُذكرُ كِتاب «الفُروقِ في اللُّغةِ» لأبي هِلالِ العَسكري (حوالي ٤٠٠ هـ). ومِنْ هذا القَبيلِ نَستطيعُ أن نَسلكَ جُهودَ الرّاغبِ الأصفهاني في الأسرِ اللُّغويِّ في ثنايا كُتبِه الكَبيرةِ «كمُحاضراتِ الأدَباء» و«مجمعِ البلاغةِ» أو رسائِلِه الصّغيرة، مِثل الرِّسالةِ التي بينَ أيدينا «في ذِكرِ الواحِدِ والأحد».

ومَن يمعنِ النّظرَ يجدْ أنّ الراغبَ قد خَطا في هذا البابِ خُطوةً إلىٰ الأمامِ في طَريقِ التَّأليفِ في اللُّغةِ بمنهجٍ عِلميٍّ مُتخصِّص، وذلك بما قَصرهُ من بحثٍ لُغويٍّ مُتَعمّق، علىٰ تبيّنِ مَعاني كُلِّ مُفردةٍ علىٰ حِدَة، ثُمّ البحثِ في الدَّقائقِ الجُزئيةِ في المُقاربةِ بين هاتينِ المفْرَدتَيْن. وهو منهجٌ مُنظّمٌ يتفقُ مع الحَقائقِ التّأليفيَّةِ المناسبة.

(١) د. شوقي ضيف، «العصر العباسي الثاني»، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٣، ص٥١٩.

(٢) د. عمر الساريسي، «الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب»، مكتبة الأقصىٰ، ١٩٨٧، الصفحات ٩١ وما بعدها.

قيمةُ المخطوطِ وأهمّيتُه:

لقد تحدّثَ الرّاغِبُ الأصفَهاني عن الواحدِ والأحدِ في مواضعَ مختلفةٍ مِن أعمالِه المَخطوطةِ والمنْشورة.

ففي «مُفرداتِ ألفاظِ القرآن» عرضَ لهما عَرضًا لُغويّاً مُعجميًّا، وفي مخطوطة «رسالةٍ في الاعتقادِ» تَحدَّثَ عنهما في صدرِ الحديثِ عنِ الإيمانِ باللهِ وبوحدانيتِه، أمّا في مخطوطةِ «تَحقيقِ البيانِ» فقد أفردَ للفظِ الواحدِ في آخِرِ المخطوطةِ ثلاثَ صَفحاتٍ خَالصات، وهي التي أسميناها المخطوطةَ «ذ»، وذلك لأنه لا يوردُ هذا الموضوعَ في سياقِ مَوضوعٍ آخر، بل يَختمُ به كتابًا آخر ختامًا متميزًا.

ويُعتبرُ تكرارُ متنِ المَخطوطةِ في أعمالِ الذي صنَّفها، المنشورِ فيها والمخطوط، يُعتبرُ من أقوىٰ دَرجاتِ التَّحقُّقِ مِن صحّةِ هذا المخطوطِ والتَّثبُّتِ مِن صحَّتِه[1]، هذا مِن ناحيةِ قيمتِها العِلميّةِ ومدىٰ الاطمئنانِ إلىٰ صِحَّتِها والتّقيُّدِ مِن نُصوصِ مَتنِها، أما مِن ناحيةِ أهمّيةِ موضوعِها، فيستطيعُ أن يتحقّقَ مِنه أيضًا كُلُّ باحثٍ مُتأمِّل. فلفظتا الواحدِ والأحدِ تدورانِ حَولَ موضوعٍ هَامٍّ مِن مَوضوعاتِ الإيمانِ باللهِ تعالىٰ، ألا وهو صِفةُ وحدانيَّتِه، سُبحانهُ وتعالىٰ. وهذا موضوعٌ يُعتبرُ فَيصلًا بينَ الدِّياناتِ السَّماويّةِ، فالمصنّفُ يتحدثُ عن الواحدِ والأحدِ تَحتَ عِنوانِ «القولِ في الوحدانيةِ» في مخطوطةِ «رسالةٍ في الاعتقاد»، وهو فيه يجعلُ الشِّركَ مقابلَ الوِحدانيةِ ويقولُ: «إنّ الإنسانَ لا يَنفكُّ مِن الشِّركِ إلا بإثباتِ الوِحدانيَّة».

(١) راجع لذلك عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها»، ط٢، مؤسسة الحلبي، ص٥٦، وكذلك عبد المجيد عابدين، «التوثيق، تاريخه وأدواته»، بغداد، ص٣٥.

ما يَرمي إليه المُصَنِّفُ مِن المَخطوطةِ:

وغايةُ ما يُريدُ الرّاغِبُ الأصْفَهاني أنْ يوصِلَه إلىٰ النّاس، مِن تَحقيقِ مَعنَىٰ كُلٍّ مِن لَفظَتَي الواحِدِ والأحَد، ومِنَ الإشارةِ إلىٰ ما بَينهما مِن فَرقٍ في الدّلالَة، هو أن لكُلٍّ مِنهما وُجوهاً في الاستِخدامِ حينَما يُرادُ بهما أُمورٌ عامّةٌ مختلِفةٌ ووَجْهاً واحِداً حينَما يُرادُ بهما اللهُ تعالىٰ.

فالمَعاني التي تَرِدُ عليها كلمةُ الواحِدِ يجوزُ عليها التَّجزيءُ والتَّضعيفُ والتَّكثُّر، وذلك في الأُمورِ المَخلوقةِ (كالشمسِ الواحِدةِ والخَطِّ الواحِدِ والجِنسِ الواحِدِ) لَكِنْ إذا أُرِيدَ بها اللهُ الواحِدُ فلا يَجوزُ فيها شَيءٌ مِن ذلك علىٰ الإطْلاق.

أمّا المعاني التي تَرِدُ علَيها كَلِمَةُ الأحدِ فبَعضُها في الجُملِ المنفِيّةِ والأُخرىٰ في غَيرِ المَنفِيَّة، والمَعْنىٰ الوَحيدُ الذي يُرادُ بِهِ اللهُ تعالىٰ في هذه الجُمَلِ والوُجوهِ هو حينَما يُرادُ بها الإثْباتُ المُطلقُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقد يُرادُ بها أمورٌ أخرَىٰ كَثيرةٌ في مَواضعِ الإضافةِ (أحدكما) (يوم الأحدِ) أو العَطفِ (أحدٌ وعِشْرونَ) وغَيرِها.

وهذا هو الهَدفُ الأوَّلُ الذي سَعىٰ إلَيه الرّاغِبُ في هذه الرِّسالة، وهو تَوضيحُ معنىٰ كُلٍّ مِن كلمَتي الواحِدِ والأحَدِ. أما الهَدفُ الثّاني فهو التَّفريقُ بَينَهما حينَما يُرادُ بكُلٍّ مِنْهما الدّلالةُ علىٰ الله تعالىٰ، ولَعلّه هو الهَدَفُ الأكْبَرُ في هذه الرِّسالة.

ومُجملُ ما يَرمي إليه في هذا التَّفريقِ أن لَفظَ الواحِدِ يدلُّ علىٰ صِفَةِ الوِحدَةِ وعلىٰ الذّاتِ العَلَيّةِ الواحِدَة، بينَما يدلُّ لَفظُ الأحَدِ علىٰ صِفةِ الوِحدةِ المطْلقةِ فقط.

ويَختَتِمُ الرِّسالةَ بالحديثِ عن معنىٰ الوِحدانيّةِ لله تعالىٰ وعن معناها في الوُجودِ الإنساني وما يترَتَّب عليه مِن أثَرِ الفِعلِ الواحِدِ والفاعلِ الذي لا يَتعدَّد.

مُلاحَظاتٌ علىٰ المَخْطوطَة

يَلفِتُ نَظرَ المتأمِّل في عملِ المُصنِّفِ في هذه الرِّسالةِ جُملةُ أُمور، مِنها:

١ـ الفِقهُ اللُّغويُّ المُتميِّزُ في الوُقوفِ علىٰ الدّلالاتِ المُعجَمِيّةِ للألْفاظ، وفي مَدىٰ التَّمكُّنِ مِن أسْرارِ الجُملةِ اللُّغَويّةِ في مبحثِ النَّحوِ ومِن أسْرارِ البنيةِ الجوانية للألْفاظِ في مبحثِ الصَّرف. ففي معرِضِ اسْتِخدامِ كَلِمةِ «أحَد» للإنْسان، في بَعضِ مَواضِعِ الكَلام، يَقول: فُلانٌ ليسَ بأحَدٍ معناه ليس هو بإنْسان، وذلك يَدخُلُ في عُمومِ قَولِهم:

لا أحَدَ يَفعلُ كذا، وليس أحدٌ يقولُ كذا... كقَولِهم: «فُلانٌ ليسَ بإنْسان، وهو الفُلانُ لا لانُ»، تَنبيهاً علىٰ أنه بهيمةٌ لا إنْسان، لما كانَ فُلانٌ وفُلانةٌ يُعبَّرُ بهما عن الإنسانِ والفُلانُ والفُلانةُ يُعبَّرُ بهما عن الحَيوانات. أرَأيْتَ إلىٰ كلمةِ فُلانٍ التي تَدلُّ علىٰ الإنْسان، أي إنْسان، إذا ارتَبطَتْ بها أَلْ التَّعريفِ نَقلَتها إلىٰ دَلالةٍ أُخرىٰ بَعيدةٍ عن الأصلِ إلىٰ حَدٍّ كبير؟! وفي «اللِّسان»: «أنَّ العَرَبَ تقول: رَكِبتُ الفُلانَ وحَلبتُ الفُلانَة».

ويُتابعُ الرّاغِبُ دَلالاتِ الألفاظِ الأصلِيّةِ والمُتغَيِّرةِ عنها، كما تقدَّم، كما يُتابعُ معانِيَ الأدَواتِ إذا طرَأ عليها تَغيُّرٌ ما، مِن أثرِ كِلمةٍ أُخرىٰ في الجُملَة، وذلك يتَّضِحُ في أنّ «مَنْ» تَدلُّ علىٰ الإنْسانِ في العادةِ وقد تَدلُّ علىٰ غَيرِه في بَعضِ الأحْيان. يقولُ الرّاغِب: واللفظُ قد يُستعملُ علىٰ وَجهٍ لتَقدُّمِ لَفظٍ عليه لولاه لم يصحَّ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، فاستَعملَ «من» في البَهائِمِ لما كانَ ذلك مُتعقِّباً لِما يَصِحُّ أن يُستعمَلَ فيه، ويُريدُ أنّها تَكملةٌ لجزءٍ مِن آية سَبقتها ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥] ويعني: الإنْسان.

أمّا فيما يتَّصلُ بعلاقاتِ الألفاظِ بعضِها ببَعضٍ في التَّراكيبِ والجُملِ الدّالّةِ علىٰ المَعاني فإنَّ قُدرَةَ المُصنِّفِ تَبدو فيه كَبيرَة. فهو يُفصِّلُ في اسْتِعمالاتِ كَلمةِ «أحَد» السِّتةِ

مَثلاً، بينَ الواحدِ في الجِنسِ والنَّوعِ والواحِدِ في الاتِّصالِ والواحِدِ لعدَمِ النَّظيرِ وفي الخِلقةِ والواحِدِ لامْتناعِ التَّجزيءِ ولمبدَأ العَددِ. وفي هذه الاستِعْمالاتِ شُمولٌ واستِقْصاء.

وفي «الأحَد» ذكرَ أنّه يُستَعمَلُ علىٰ وَجهَين: في النَّفي وهو المَوضوعُ لاسْتِغراقِ جنسِ النّاطِقين، وفي الإثباتِ هو ما يُستَخدَمُ إمّا مُضافاً: (أحدُكما)، أو مُضافاً إليه (يومُ الأحَد)، أو معطوفاً أو مَضْموماً: أحدٌ وعشرون، أحَدَ عَشَرَ أو ما يُستخدمُ في الإثباتِ المُطلقِ ـ ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وحينما يَعرِضُ لشَرحِ عبارةِ أنّ «أحد» في النّفي مَوضوعةٌ لاسْتِغراقِ جنسِ النّاطِقينَ يُبينُ عن قُدرةٍ نَحويَّةٍ متمكِّنَة، فيقول: «معنىٰ ذلك أنه يَتناولُ القليلَ والكثيرَ علىٰ طريقِ الاجتِماعِ والافْتِراق، كقولِهم: ما في الدّارِ أحَد، أي ما في الدّارِ واحِدٌ ولا اثنانِ ولا ثَلاثةٌ فصاعِداً، لا مُجتمِعينَ ولا مُتَفرِّقين».

وهذا ما يُفهَمُ من «أَحَد» التي تدلُّ علىٰ العُمومِ إذا أوردَتْ في مَعرضِ النّفي. وانظُر لتَعقيبِه علىٰ شرحِه السّابقِ إذ يقول: «وكَونه موضوعاً علىٰ هذا الوَجهِ هو المقتَضي أن لا يُستَعمَلَ إلّا في النّفي». إنَّ هذا يَدلُّ علىٰ تَمكُّنٍ مِن الطَّبيعةِ النَّحويّةِ للمُفرَداتِ والتَّراكيبِ في الأوضاعِ الخاصَّة. ثم هنالك قاعِدةٌ نَحَويَّةٌ للمَنطِقِ فيها نصيب، فهو يقول: «يصِحُّ نفي المتضادّين ولا يصِحُّ إثباتُهما». ويشرحُ ذلك بقولِه: «ونحنُ متىٰ قُلنا: ما في الدّارِ أحَدٌ نُنْفي الواحدَ والجميعَ مُجتَمِعين ومُفتَرقين» «فهذا نَفيٌ عامٌّ لوُجودِ النّاطِقينَ في الدّار، والتّضادُّ يعني به الرّقم الأوَّلَ وما يُضاعِفُه فهي جميعاً منفيَّة».

ونَجدُ لدىٰ المصنِّفِ مثلَ هذا الفهمِ المُتعمِّقِ في مَجالِ البنيةِ الصَّرفيّةِ للكلِماتِ وهو يُقارِنُ بينَ معنىٰ الواحِدِ والأحَدِ حينَما يُرادُ بكُلٍّ مِنهما اللهُ تعالىٰ. يقول: «والفَرقُ بينَ الواحِدِ والأحَد، في وصفِ الله تعالىٰ، هو أنهما، وإنْ كانا يُقصدُ بهما مَعنًىٰ واحِدٌ في

وصفِ الله تعالىٰ، فموضوعُهما في أصلِ الوَضعِ مُختَلِفان». وهو يعني في «أصْلِ الوَضعِ» المعنىٰ الصَّرفيَّ الذي يَرِدُ مِن البُنيةِ والتَّركيبِ الجواني للكَلماتِ. وانظر بعد هذا في تَفصيلِه للمُقدِّمةِ التي وضعَها في التَّفريق. يُضيف:

«وذلك أنّ الواحدَ لَفظُه لفظُ فاعِل، فيدُلُّ مِن حيثُ الوضعُ علىٰ شيئَين، ذاتٍ ووِحدَة، كما أنّ الأسْودَ يدلُّ علىٰ شيئينِ: ذاتٍ وسَواد». يريدُ أنّ صيغةَ فاعلٍ تتضمَّنُ شَيئينِ هما: الذّاتُ والصّفةُ. فالواحدُ فيه معنىٰ «الشَّيءِ» الواحدِ وصِفَةُ التَّوحُّد. وهو بذلك يتّفِقُ مع عُلَماءِ النَّحوِ والباحِثينَ فيه، كما أُشيرَ في مَكانِه مِن التّحقيق.

أمّا الأحدُ فهو يقولُ عَنها: «والأحَدُ يدلُّ علىٰ الوِحدةِ المحضَة، فإنّه مَصدرٌ وأصلُه وَحد، فأبدَلَ الواوَ هَمزَة». ولنُلاحِظْ هنا أصْلَ كَلمةِ «أحدٍ» وهو «وحد»، ثُمّ لِنلاحِظْ ما حدثَ فيها مِن إبْدالٍ يقولُ عنه سِيبَويه: «أبدَلوا الهَمزةَ لضَعفِ الواو عِوضاً لما يَدخلُها مِن الحَذفِ والبدَل». ويقولُ عنه في حاشِيةِ الصَّبّان: «همزَةُ أحدٍ في أحَد عَشَرَ مُبدَلةٌ مِن واو». ومثلُ هذا وذاك مِن البَصرِ اللُّغويِّ المُتعمِّقِ مِن صاحبِ «مُفرَداتِ ألْفاظِ القُرآنِ»، الذي يتصدّىٰ لإبْرازِ الفُروقِ الدَّقيقةِ بين المُترادفاتِ مِن الأَلْفاظِ المُتقارِبةِ المباني المُختلفةِ المعاني، كما رأينا في هذه الرِّسالةِ بينَ الواحِدِ والأحَد، وكما نرىٰ مِن المُلحقِ المُرفَقِ بهذه الرَّسائِل، ص٢٤١[1]، مِن إدراكِ الأُسَرِ اللُّغويّةِ وما بينَ مُفرَداتِها مِن ائتلافٍ واختِلاف.

٢ ـ ومما يَلفِتُ النَّظرَ في هذه الرِّسالةِ أيضاً المَكانَةُ العِلميّةُ الرّاسِخةُ للمُصنِّفِ بين النّاسِ في عصرِه. فالرِّسالةُ تفتتح بما يَدلُّ علىٰ أنّ الرّاغِبَ كان يعقِدُ جَلسةً للمُذاكرةِ يَحضُرُها المُتعلِّمونَ والمُريدون، وإنّ مِن بينِ ما أدارَه مِن حَديثٍ في هذه الجلسةِ حديثٌ

(١) وكان في الأصل ملحقاً بهذه المخطوطة حينما حققت ونشرت منفردة.

عَن الفَرقِ بينَ لَفظَيِ الواحِدِ والأحَد. ويبدو أنّ الرّاغِبَ قد قال في هذا المجالِ ما يستَحقُّ أن يُدوَّن، لذلك سُئِل أن يُثبِتَ ذلك كِتابَة، فأجاب إلىٰ ذلك.

والرّاغِبُ يرفعُ هذه المُقدِّمةَ إلىٰ الشَّيخِ الفاضِل، إلىٰ السُّلطانِ الذيٰ يبدو أنه علىٰ جانبٍ مِن العِلمِ والمعرِفةِ والحِكمةِ مِن بَين مُعاصِريه، في نِهايةِ القَرنِ الرّابعِ الهِجريِّ. ذلك أنني كُنتُ قد رجَّحتُ أنّ الرّاغِبَ قد أدْرَكَ المئَة الخامسةَ للهجرةِ بخِلافِ المَراجعِ الكثيرةِ التي ذكَرتْ وَفاتَه في عام ٥٠٣ هـ.

ومِن تَمامِ صورةِ هذا العالِمِ التّواضعُ الجمُّ الذي جعلَهُ يُعلِنُ في النّاسِ أنّ رِسالتَه مَطروحةٌ عُليهم للنّظرِ والتَّمحيص، فَليُراجِعْها مَن يَقَعُ فيها علىٰ سهوٍ أو خَطأ، ولْيُبدِها له.

وهو يُقدِّرُ في نِهايةِ الرِّسالةِ أنّ التَّوغُّلَ في الحديثِ عن وِحدانيّةِ الله تعالىٰ ينبَغي أنْ يكونَ علىٰ حذَرٍ وحساب، فلا يُطرَحُ إلّا بينَ أيدي العُلَماء، مِن أمثالِ الشَّيخِ الذي يُخاطِبُه ويَرفَعُ إليه رِسالتَه. لذلك فهو يَخشىٰ أن يُخطِئَ القَومُ في فهمِ أفْكارِه فيُؤوِّلوها في غيرِ مَواضِعِها. ثُمَّ يسألُ اللهَ تعالىٰ أن يُخلِّصَه مِن الفِتَن، ثُمَّ يَختِمُها أخيراً بالآيةِ الكريمةِ ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. فالحَديثُ عَنْ وِحْدانيّةِ الله تعالىٰ خَوضٌ في موضوعٍ جَليلٍ يَستَحِقُّ ألّا يَخوضَ فيه إلّا العُلَماءُ الرّاسِخونَ في العلم، وبحذَرِ العُلماءِ وخَشيَتِهم وتَواضُعِهم.

٣ ـ الدّافعُ الدينيُّ ـ أمّا الدّافِعُ الذي كان وراءَ تَأليفِ هذه الرِّسالةِ فلَعلَّهُ الدَّافِعُ الدّينيُّ في الدَّرجةِ الأولىٰ ـ وذلك يستَطيعُ المتأمِّلُ أن يُدرِكَه بسُهولَة، ليسَ مِن الآياتِ الكَريمةِ التي يَستَشهِدُ بها ويَستَخرِجُ ما يَطلُبُه مِن معانيها في الوقْتِ المُناسِبِ مِن ثَنايا البَحث، وليس مِن تَنزيهِه اللهَ تعالىٰ عن التّشْبيه، كما ورد في موضِعٍ مِن رِسالَتِه، وليس مِن أنه افْتَتَحَ رِسالَته بالبَسمَلةِ وذكر اللهَ تعالىٰ، وأنه اخْتَتَمها بالدُّعاءِ إلىٰ الله تعالىٰ أنْ

يخلِّصه مِن الفِتَن، ولكِنْ مِن هذا كُلِّه ومِن التَّحقُّقِ مِن أنّ مُجمَلَ الرِّسالةِ وهدفَها الأكْبَرَ هو الوُقوفُ بدِقَّةٍ علىٰ معنىٰ كُلٍّ مِن لَفظتَي الواحدِ والأحَد، واسْتِخدَامُها مِن حديثِ النّاسِ وفي القُرْآنِ الكَريم، ثُمّ التَّفريقُ بدقّةٍ ووُضوحٍ بينَ هاتين اللَّفظتَين، وتمييزُ ما بينَهما مِن فُروقٍ في معنىٰ نَشأ عَن قُربٍ في اشتِقاقِهما وبُنيَتِهما الصَّرفيَّة. ونتأكدُ مِن هذا حينَما نَتذكَّرُ ما قُلنا في بداية تحقيقِ هذه الرِّسالةِ مِنْ عَددِ المرّاتِ التي وردَت فيها كُلٌّ مِن هاتينِ اللّفْظتَينِ في كتابِ الله العزيز.

ولقد وضُح، في هذه الرِّسالَة، بشكلٍ بيِّنٍ الفَرقُ بينَ استِخْدامِها الذي يريدُ مِنهما اللهُ تعالىٰ والاستِخدامِ الذي يُرادُ بهما غَيرُه. وواضِحٌ أنّه ينطلِقُ مِن مذهَبِ أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ الذي كان يدينُ به بصَراحةٍ ووُضوحٍ كما ذُكِرَ في بَعضِ آثارِه[١].

٤ ـ مِن عُلماءِ التَّفسيرِ وممّا يُعزِّزُ العامِلَ الدِّينيَّ رسُوخُ قدَمِ الرّاغِبِ في تَفسيرِ آيِ القُرْآنِ الكَريم. فهو في هذه الرِّسالةِ يَستَشهِدُ بآياتِ القُرآنِ في الموضِعِ المناسبِ مِن موضوعِ الحديث، ويستَقْرِئُ معانِي المفرداتِ القُرْآنيّةِ اللُّغَويّةِ والاصطِلاحيّةِ، ما بقيَ علىٰ معناه وما تغيَّر مَعناه.

فهو حينَما يعرِضُ لقَولِهِ تعالىٰ ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ يقول: «ذُكِر في تَفسيره وجهانِ...»، ويوردُ هذين الوَجهَين بكُلِّ ما أُوتي مِن الخِبرةِ في اللُّغةِ والقُدرةِ علىٰ التَّفسير. وهنا نُذكِّرُ بكِتابِه العَظيم «مُفردات ألْفاظِ القُرآن» الذي لا يَكادُ يَستغني عنه مُفَسِّرٌ ولا مُعجَمِيٌّ جاء بعده. كما نُذكّر بأنّ لِلرّاغبِ تفسيراً للقُرآنِ الكَريم، مَعروفاً بـ«جامِعِ التفسير»، ذَكرَه في بعضِ ثَنايا آثاره، وحُقِّقت مُقَدِّمتهُ وجُزءٌ يسيرٌ منه[٢]،

(١) راجع: «موقف الراغب الأصفهاني من المعتزلة»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، خريف ١٩٨٥، بقلم الباحث.

(٢) حقق مقدمته وسورة الفاتحة وآيات قليلة من سورة البقرة الدكتور أحمد حسن فرحات، نشر دار الدعوة، الكويت، ١٩٨٥.

ويَعملُ كاتبُ هذه السُّطورِ علىٰ أن يُحقِّقَ مِنه ما وصلَتْ إليه يَداه حتّىٰ الآن، واللهُ المُستَعان.

٥ ـ مِن عُلماءِ الكَلامِ ـ ومما يَرتَبِطُ بالعامِلِ الدِّينِيِّ أيضاً أنَّ الرّاغبَ قد اتَّـخَذَ طريقَ عُلماءِ الكَلامِ في اسْتِخْدامِ العقلِ وأدواتِه لتَأييدِ قَضايا العَقيدةِ والإيمانِ. ومِنَ المعروفِ أنّ عِلمَ الكَلامِ لا يشمَلُ الـمعتَزِلةَ وأضرابَهم مِن الفرقِ الإسْلامِيّةِ فحسبُ ولكنّه يَضمّ المعنِـيِّينَ بقضايا الدِّفاعِ عن العقيدةِ الإسلاميّةِ مِن أهْلِ السُّنَّةِ أيضاً[1].

فنحن نرىٰ الرّاغِبَ يتَّكِئ علىٰ آراءِ الحُكماءِ ويُورِدُها مُقدِّماتٍ لما يُريدُ أن يَصِلَ إليه: «قالَ بعضُ الحُكَماءِ» وقالَ بعضُ الحُكَماء: «ومُجمَلُ الذي قاله المحصِّلونَ». كما أنه يصلُ إلىٰ ما يصِلُ إليه بَعدَ استِقراءٍ وتَأمُّل: «قالَ بعضُ الحكَماء: أقْرَبُ الوَحدات، إلىٰ الله تعالىٰ، إذا استُقرِيَتْ وتُؤمِّلَت الواحِدُ الذي هو أصلُ الأعْداد». ونَراه يُكثِرُ مِن ألْفاظِ الحِوارِ والحِجاجِ والمُناقشة، فيُقدِّمُ ما يُريدُ ثُمَّ يُبرهِنُ عليه. «يَومُ الأحَدِ ومَعناه يَومُ الأوَّلِ بدَلالةِ قولِهم يومَ الاثنَين». ويَعرِضُ لبعضِ الأُمورِ غَيرِ المُمكِنَة: «فلو قُلنا في الدّارِ أحَـدٌ ...» وذلك ظاهِرُ الإحالَة. كمـا أنه يُكْـثِرُ مِن «الفَنقَلة» وهي المعروفةُ في الحوارِ والنِّقاشِ في الرُّدودِ علىٰ الأقوال: «فإن قيلَ ... قُلنا» «فإن قال قائِلٌ.. قيل». وتَرِدُ في مُفرَداتِه كلماتٌ لا يستخدمُها إلّا المشتغلونَ بقَضايا الفكرِ الفَلسفَة، مِن مثلِ «الوُجودِ» و«الحادِث» و«المَوجود». وقد نفهمُ مِن قَولِه «وإن كان في تحقيقِ معنىٰ الوِحدةِ وكَونِها مِن أوائِلِ فَيضِ الباري علىٰ المَوجوداتِ حِكمةٌ بالغةٌ وعَجائِبُ جُملةِ «ما يُلمِّحُ مِن بعيدٍ إلىٰ نَظَريّةِ الفَيضِ الإلَهي الإشراقِيّةِ التي قال بها بَعضُ الفلاسِفةِ

(١) راجع «مقدمة ابن خلدون»، ص٤٥٨. وكذلك «قصة النزاع بين الدين والفلسفة»، د. توفيق الطويل، مكتبة مصر، ١٩٥٨، ص١٣١.

المُسلِمين[١]. ولا يغيبُ عن البال، بعدَ هذا كُلِّه، إلىٰ أنّ بَعضَ الذينَ ترجَموا للرَّاغِبِ قالوا في تَرجمتِه «إنّ حظَّه في المعقولاتِ أكثَر»[٢].

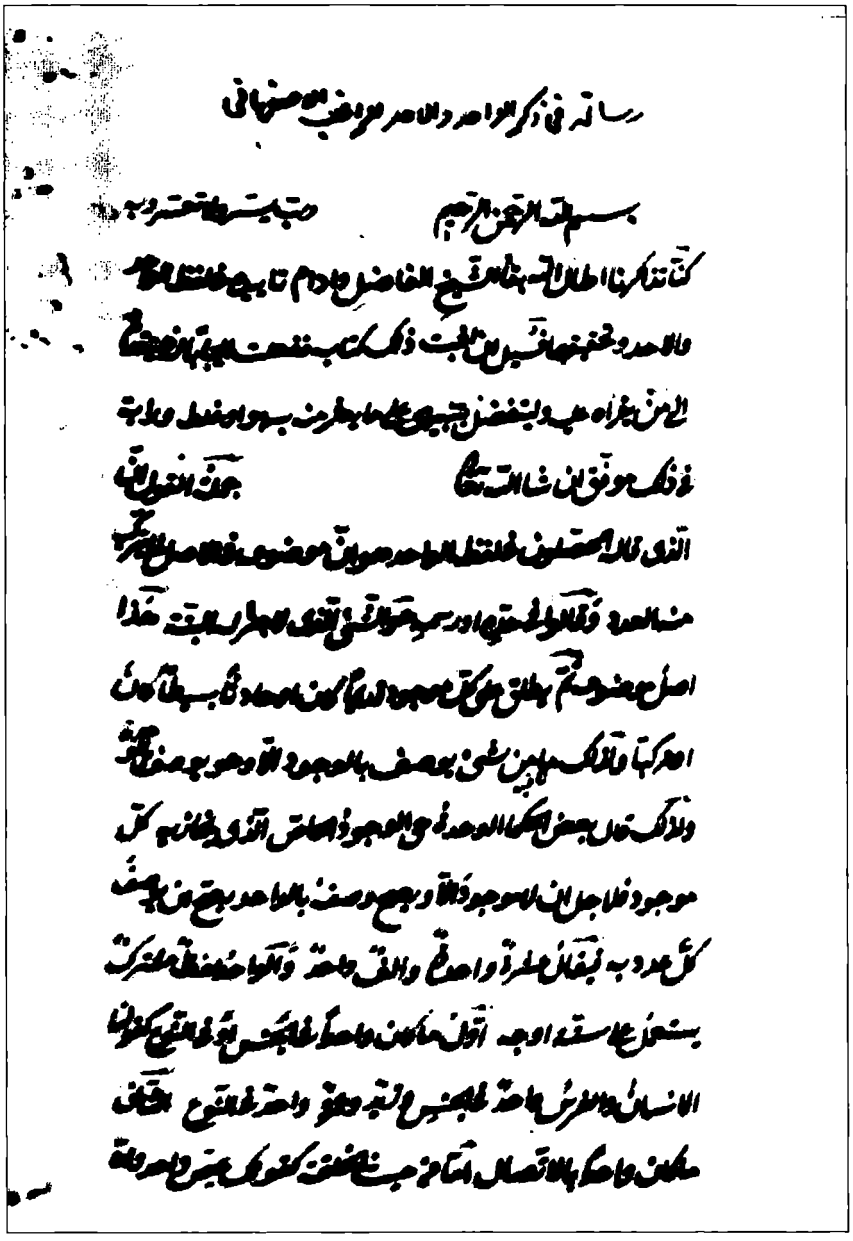
٦ ـ المَنهَج: وقدِ اتَّخذَ الرّاغِبُ سَبيلاً واضِحاً في ترتيبِ أجْزاءِ الرِّسالةِ وتَبويبِها. ويَتَّضحُ مَنهَجُه هذا في أنّه لجَأ إلىٰ توضيحِ معاني كُلِّ لَفظةٍ مِنَ اللّفْظَتينِ علىٰ حِدَة، الواحدُ أوّلاً ثُمَّ الأَحَد.

وبعد أن تَمّ له هذا التَّوضيحُ خلص إلىٰ المقارنةِ بينهما مُقارَنةً تَفصِيليَّة. وهو مَنهجٌ سَليمٌ يُعنَىٰ أوّلاً بتوضيحِ المُصطلحِ ثُمّ يتَّخِذهُ سَبيلاً للمُقارَنةِ بين المَفاهيمِ والأفكار.

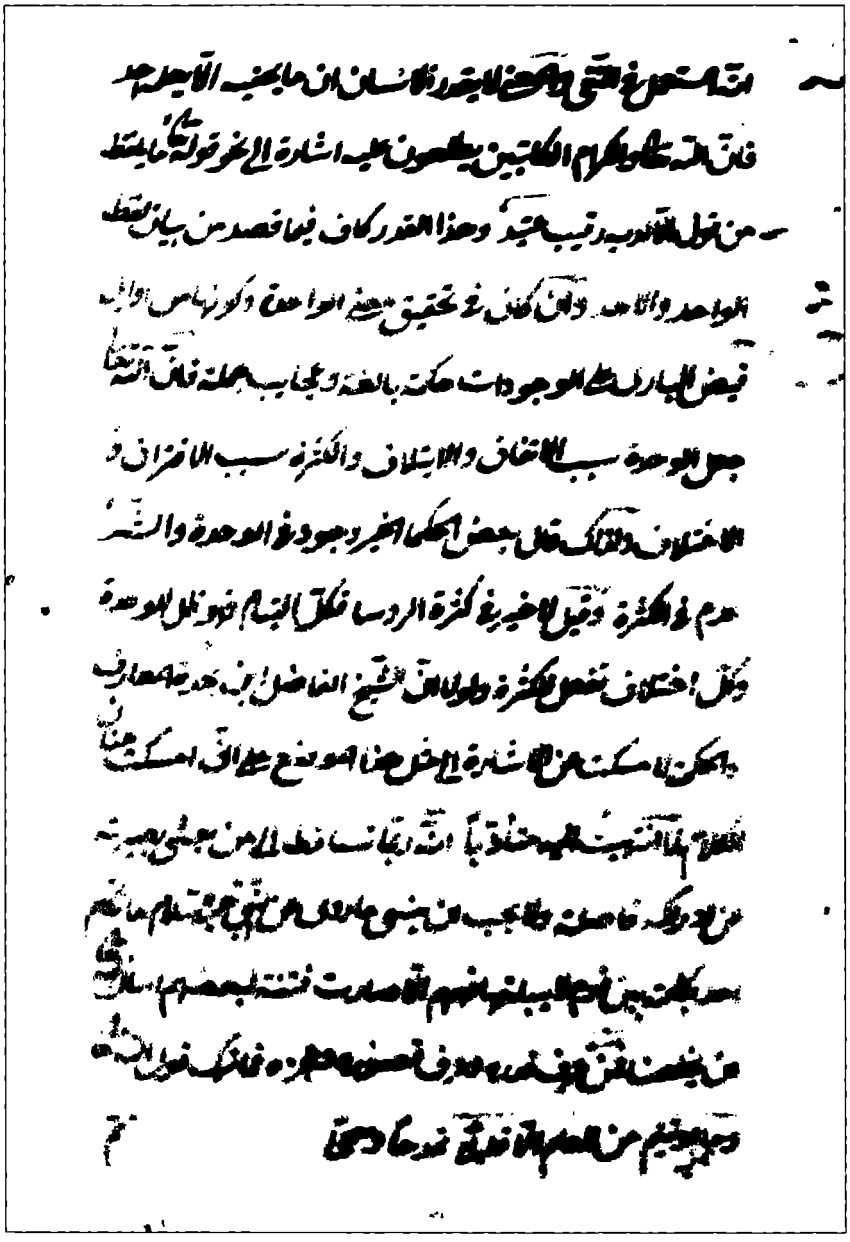
٧ ـ التَّرسُّلُ الأدَبِيُّ: وعلىٰ الرَّغمِ مِن أنّ كُتّابَ القَرنِ الرّابعِ الهِجرِيِّ كانَ يميلُ قِسمٌ كَبيرٌ مِنهم إلىٰ الصَّنعةِ بعامّةٍ والسَّجعِ بخاصَّة، كما يَبدو لنا في كتابةِ الصّاحِبِ بنِ عَبّادٍ مثلاً؛ إلّا أنّ نفراً مِنهم آثرَ الكِتابةَ الحُرّةَ مِن قُيودِ الصَّنعَة، بسَببٍ مِن اهتِمامِهم أكثَرَ بالأفْكارِ والمعاني الجُزئِيَّة. ومِن هؤلاء الرَّاغبُ الأصفهاني، وهو أحَدُ كُتّابِ القرنِ الرّابعِ الهجرِيِّ الذين خَلّفوا آثاراً أدبيَّةً شَهِدَتْ لهم بِالفَضلِ الباقي إلىٰ اليومِ فهذا كِتابُ «مُحاضَراتِ الأُدباء»، وهذا «مَجمعُ البلاغة»، وهذه تَعْبيراتُه الأدَبيّةُ الرَّشيقةُ في هذه الرِّسالَة: «علىٰ أنّي أمسكتُ عِنانَ الكلامِ لما انتهيتُ إليه»، «ربّما تساقط إلىٰ مَن يعشي بَصيرَتَه عن إدراكِه»، «ومَن عرف قَدرَه وعَجزَه فما تَرَكَ قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ تمدُّحاً. وها هو ذا يَتوفَّرُ علىٰ ثَقافةٍ مُناسِبةٍ مِن أشْعارِ العَربِ يَستَشهِدُ بها ويُوَظِّفُها في الوُصولِ إلىٰ ما يُريد».

(١) من أمثال ابن سينا وابن الطفيل.

(٢) ظهير الدين البيهقي (٥٦٥) في كتاب «تاريخ حكماء الإسلام»، تحقيق ونشر: محمد كرد علي، دمشق ١٩٤٦، ص١١٢.



صورة الصفحة الأولى من مخطوطة «رسالة في ذكر الواحد والأحد»



صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة «رسالة في ذكر الواحد والأحد»

رِسالةٌ في ذِكرِ الواحدِ والأحدِ

للرّاغبِ الأصفَهاني[١]

بسم الله الرَّحمنِ الرحيم، ربِّ يسِّر ولا تُعسِّر، وبه[٢]، كُنا تذاكَـرْنا[٣]،

(١) كذا ورد الاسم في الأصل وهو أبو القاسم، الحسين بن مفضل بن محمد، كما أغلب أن يكون اسمه، مما ورد في أربعة من أعماله: «معجم مفردات القرآن»، «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة»، «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين»، مخطوط «تحقيق البيان في تأويل القرآن»: «وقد ورد كذلك علىٰ غلاف المجموع الذي منه هذه الرسالة التي بين أيدينا». راجع: «الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب» عمر الساريسي، مكتبة الأقصىٰ، عمـان، ١٩٧٧، ص٢٧. وراجع مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العددان ١١، ١٢ لعام ١٩٨١، ص٤٣. وراجع ترجمته في «الأعلام» الزركلي، ط٢، الجزء الثاني، ص٢٧٩.

ـ «معجم المؤلفين»، عمر رضا كحالة، الجزء الرابع، ص٥٩.

ـ «معجم المطبوعات»، ص٩٢٢.

ـ «تاريخ الأدب العربي»، بروكلمان، الجزء الأول، ص٦٩.

ـ «دائرة المعارف الإسلامية» المجلد التاسع، الجزء الأول، ٤٠٤-٤٧٣.

ـ «بغية الوعاة»، السيوطي، الخانجي، القاهرة، ط ص٣٩٦.

(٢) أي وبه نستعين.

(٣) أي تدارسنا، و«تذاكر» تفيد المشاركة، أي أن جماعة من العلماء تدارسوا في مجلس الراغب في موضوع هذه الرسالة.

أطـالَ الله بقاءَ الشّيخِ الفاضلِ[١] وأدام تأيـيدَه في لفـظِ الواحدِ والأحدِ[٢] وتحقيقِهما[٣]، فسأل أن أُثبتَ ذلك كتابةً، إيجابًا[٤] له.

فلْيقدّم إليّ من يقْرأُه عليه، ولْيتفضّلْ بتَـنبيهي علىٰ ما يعثُر منه بسهوٍ أو غَلَط[٥]، ورأيِه في ذلك، موفَّق، إن شاء اللهُ تعالىٰ.

(١) يعني الشيخ الذي يهدي إليه هذه الرسالة العلمية، ولعله، فيما يحسب المحقق، الوزير «أبو العباس الضبّي»، خليفة الصاحب بن عباد، في خدمة البويهيين، والمتوفىٰ عام ٣٩٩ هـ.
راجع: «الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب»، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) وذلك بسبب ما بينهما من تقاربٍ في اللفظ وفي المعنىٰ، دون تحديدٍ للفرق في هذا المعنىٰ من حيث الدلالةُ اللغوية في أذهان السائلين والناس، وكذلك بسبب ترددهما في القرآن الكريم كثيرًا، فقد وردت كلمة «أحد» أربعاً وسبعين مرة، وكلمة «واحد» ترددت ثلاثين مرة، وهما مرة يراد بهما الله تعالىٰ، ومرة أخرىٰ يراد بها غيره، ولتحديد الفروق في هذه الدلالات جميعاً، أنشأ الـمصنف هذه الرسالة.

(٣) التحقيق المراد ههنا: هو الوقوف بدقة علىٰ الدلالة اللغوية لكل من هاتين اللفظتين، ثم التعرف إلىٰ الاستعمالات الاصطلاحية لكل منهما في أساليب الاستخدام، إن في القرآن الكريم أو في التراث، أي هو التثبت من المعنىٰ اللغوي والاصطلاحي. وهذا مختلف، بطبيعة الحال، عما تعنيه لفظة «التحقيق» حينما يراد بها نشر كتب التراث وإحياؤها، بما تحمل اللفظة من الوقوف علىٰ صحة عنوان الكتاب واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، والوصول بمتنه لأقرب ما يكون من الصورة التي تركها عليه مؤلفه. راجع «تحقيق النصوص ونشرها» عبد السلام هارون، ط٢، الحلبي، ١٩٦٥، ص٣٩».

(٤) إيجاب مصدر أوجب، إذا استحق، فالإيجاب: الاستحقاق، أي أنه يريد أن كتابة الفروق بين الواحد والأحد أصبحت شيئاً لازماً لا غنىٰ عنه، وذلك لنفاستها ولينتفع بها الناس أكثر.

(٥) اعتراف الراغب بما يمكن أن يقع في تحليله للفظتي الواحد والأحد في هذه الرسالة من غلط أو سهو يدل علىٰ تواضع العلماء، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

[الواحِد]

جُملةُ القولِ[١]: أن الذي قالَه المحصِّلون[٢] في لفظِ الواحدِ هو أنّ موْضوعَه[٣] في الأصلِ لما يتركَّبُ[٤] منه العدَد، وقالوا في حَدِّه[٥] أو رَسْمِه[٦]: «هو الشيءُ الذي لا جَزْءَ له البتَّة»[٧]، هذا أصلُ موضوعِه.

ثُم يُطلَقُ علىٰ كُلِّ مَوجود[٨]، قديماً أو حادثاً، بسيطاً كان أو مُركّباً[٩]،

(١) أي: موجزه وخلاصته.

(٢) الحاصل من كلّ شيء: ما بقي وثبت وذهب ما سواه، والمحصلون: هم الذين يعرفون الكثير في علم من العلوم ويميزون حسنه من خبيثه، ويختارون الإجابة الفضلىٰ.

(٣) أي: المعنىٰ الذي وُضع لأجله، أي في استخدامه وفي معناه.

(٤) أي: يتعدد ويكثر، وفي لسان العرب: «الواحد: أول عدد الحساب»، وفي نسخة «ذ» تجد البداية التالية: «الواحد يستعمل في موضعين: أحدهما في الحساب، والثاني في غيره، فالمستعمل في الحساب هو الذي يتركب منه العدد، والمستعمل في غيره كل موجود منحاز عن غيره»! وهذا تفريق واضح بين الرقم الحسابي وبين الجسم الذي يشغل حيزاً.

(٥) أي: تعريفه.

(٦) أي: وصفه وتحديده.

(٧) أي: علىٰ الإطلاق، وهذا التعريف للواحد يكرره الراغب في مصنف آخر له هو «معجم مفردات القرآن»، مادة (وحد)، وربما يريد من ذلك أن الواحد هو أصغر الأعداد، وليس ثمة ما هو أصغر منه فيها.

(٨) أي: كائن أو مخلوق، وهذا يشمل الإنسان والحيوان والجماد والنبات، وفي صياغتها علىٰ وزن «مفعول» تذكير بالفاعل (المُوْجِد) وهو الخالق سبحانه.

(٩) وفي نسخة «ذ» يصف الراغب «الواحد» المستعمل في غير الحساب بأنه: «يستعمل ذلك (الواحد) فيه قديماً كان أو محدثاً، متجزئاً أو غير متجزئ، ذا نظر أو غير ذي نظر» وفي هذه الأوصاف عموم أشمل من نص النسخة الأصلية.

ولذلك ما مِن شيءٍ يُوصفُ بالوجودِ إلَّا وهو يوصفُ بالوحدَة[١]. ولذلك قالَ بعضُ الحُكَماء[٢]: «الوحدةُ هي الوُجودُ الخاصُّ الذي يَنمازُ[٣] به كلُّ موجود. فلأجلِ أنْ لا موجودَ إلّا ويصِحُّ وصفُه بالواحدِ[٤] يصِحُّ أن يوصفَ كلُّ عددٍ به، فيقال: عَشرةٌ واحدةٌ[٥] وألفٌ واحد».

والواحِدُ لفظٌ مشتركٌ يُستعملُ علىٰ ستةِ أوْجُه[٦]:

(١) أي: أن كل مخلوق يبدأ في عدده بكائن واحد، ثم يكون منه كائنان اثنان أو ثلاثة، ولفظتا «موجود» و«الوجود» مما يستخدمه علماء الكلام، وقد أورد الراغب هذه الجملة في «المفردات» أيضاً. وفي نسخة «ذ» يقول: «كل ما يصح أن يقال: هو موجود، يصحّ أن يقال: هو واحد» وهو بهذا يصل إلىٰ المعنىٰ نفسه لكن بطريق معاكس.

(٢) الحكماء: يكرر الراغب إيراد كلمة الحكماء، وينسب إليهم أقوالاً كثيرة في الفكر والحكمة، وقيل: الحكمة هي العلم بحقائق الأشياء علىٰ ما هي عليه والعمل بمقتضاه، وقيل: هي أسرار الحقيقة التي يطلع عليها العلماء المحققون (التعريفات ـ الشريف الجرجاني).

(٣) غير واضحة في الأصل، و«انماز» من مطاوعة «انفعل»، وفي «القاموس المحيط»: مازه يميزه ميزاً: عزله وفرزه، كأمازه وميّزه، فامتاز وانماز وتميّز، أي اتصف بصفة ما علىٰ وجه الخصوص، أي أن كل كائن يتميز بأن منه الواحد، وبه يبدأ العدد فيه، ثم تأتي الأعداد التالية.

وربما كانت «ينحاز» بالحاء، وهي حينئذ تكون بمعنىٰ يملأ حيزاً ويتميز عن سائر أبناء جنسه، وهذا ينطبق علىٰ كل جسم مادي يشغل حيزاً وله ثقل من إنسان أو حيوان أو جماد.

(٤) يأخذ هذه المقدمة من الجملة السابقة: «ما من شيء يوصف بالوجود إلا وهو يوصف بالوحدة»، ويبني عليها ليقول: «إن لفظ الواحد يمكن أن يطلق علىٰ كل عدد إذا تكرر بمجموعه مرة أو مرات»، ويكرر هذه الجملة في النسخة «ذ» فيقول: «كل ما يصح أن يقال: موجود، يصحّ أن يقال: هو واحد».

(٥) والوحدة هنا: هو الكون الواحد أو المجموع الواحد، فالعشرة الواحدة مجموع محدد في إطار العدد.

(٦) الأوجه هنا: هي استعمالات الواحد المختلفة. وسنرىٰ أن خمسة منها تطلق علىٰ الكائنات، وأما السادس فيستخدم عندما يراد به الله تعالىٰ، وبذلك يمكن أن تفهم علىٰ أنها الدلالات المختلفة للفظ الواحد.

أولها: ما كان واحداً في الجنسِ أو في النَّوع[١]، كقولِنا: الإنسانُ والفرسُ واحدٌ في الجنس[٢]، وزيدٌ وعمرٌو في النَّوع.

الثاني: ما كان واحداً بالاتصال[٣]، إمّا من حيثُ الخلقةُ كقولِك: شخصٌ[٤] واحد، وإمّا من حيثُ الصناعةُ كقولِك: حُزمةٌ واحدة.

الثالث: ما كان واحدًا لعدمِ النّظيرِ إمّا في الخِلقةِ كقولِك: الشمسُ واحدَة، وإمّا لدَعوة الفضيلَة، كقولِك: فُلانٌ واحدٌ في الدَّهر، أي هو نسيجٌ وحدَه[٥].

الرابع: ما كان واحداً لامتناعِ التَّجْزِيء فيه، إما لصغَرِه كالهَباء[٦]، وإمّا لصَلابتِه كالألماس[٧].

(١) لعلّه يريد بالجنس أنهما مخلوقان من جنس الحيوان فأحدهما ناطق والآخر أبكم، ويريد بالنوع الجنس البشري، النوع الإنساني، فالجنس، عنده أعم.

(٢) يشرح عبارة «الإنسان والفرس واحد في الجنس» الواردة هنا قوله في مخطوطة أخرىٰ له هي «رسالة في الاعتقاد» ص٢٦، «نحو أن يقال: البهيمة مثل الإنسان فإنه متىٰ أريد أنه مثله بالحياة فهو صدق».

(٣) أي أن الوحدة في أصل وفطرة كالشخص أو مصنوعة كالحزمة.

(٤) وردت في الأصل «يحصىٰ»، وهو تصحيف. (وفي نسخة «ذ» يصل إلىٰ هذا المعنىٰ بشكل أوضح إذ بعد أن يقول: «كل ما يصح أن يقال: هو موجود، يصحّ أن يقال: هو واحد» يقول: «لكن كل هذا هو واحد من وجه فهو كثير من وجه إلا الباري تعالىٰ، فإنه واحد من كل وجه، ولا يصح أن يوصف بالكثرة بوجه من الوجوه»).

(٥) نسيج وحده، وقد وردت في الأصل مصحفة إلىٰ: «شيخ»، أصله الثوب الذي لا يُسْدىٰ علىٰ سداه (أي: لا يمدّ ولا يصنع من ثوب آخر كما يمد ويصنع ـ والسدىٰ من الثوب ما مدّ منه) لرقة غيره من الثياب (اللسان).

(٦) الهباء: حبيبات الغبار الطائرة، وتبدو واضحة في غرفة مظلمة تنفتح فيها كوة صغيرة ينفذ منها شعاع الشمس تسبح في ممره ذرات الهباء.

(٧) حجر شفاف شديد اللمعان، ذو ألوان، وهو أعظم الحجارة النفيسة قيمة، وأشد الأجسام صلابة، وقد يسمىٰ «ماس» دون «أل» أيضًا.

الخامس: للمَبدأ[١] إمّا لمبدَأِ العدَد، كقولِنا: واحدٌ اثنين، إما لمبدأِ الخط، كقولِنا: النُّقطةُ الواحدَة.

فهذه خَمسةُ أوجُه[٢]، الوحدةُ في كُلِّها عارضَة[٣]، ولا يصحُّ أن يُستعمل شيءٌ منه في الله لتنزيهِه عن كونِ الكَثرةِ[٤] فيه، ولكنّ الكثرةَ موجودةٌ في كلٍّ منها[٥]، فإنّ

(١) أي: نقطة الابتداء.

(٢) أراد خمسة أوجه مما يصح إطلاق الواحد فيه علىٰ سائر الأشياء، وهي مرتبة في نسخة «ذ» علىٰ النحو التالي:

١) الجنس ٢) النوع ٣) الشخص ٤) الصنعة البشرية ٥) العادم النظير في الخلقة ٦) واحد لعدم نظيره ٧) الشيء الذي لا يتجزأ لصغره ٨) الشيء الذي لا يتجزأ لصلابته ٩) مبدأ الخط ١٠) مبدأ العدد.

قلت: أراد خمسة أوجه مما يصح إطلاق الواحد فيه علىٰ ما هو غير الله تعالىٰ، ويكون السادس حينما نطلق لفظ الواحد علىٰ الله تعالىٰ، يؤيد ذلك ما يقول عن هذا الأمر في مصنف آخر له، هو «معجم مفردات القرآن»، مادة «وحد». حيث يذكر الأوجه الخمسة السابقة، ويقول عنها: «والوحدة في كلها عارضة» ثم يضيف «وإذا وصف الله تعالىٰ بالواحد فمعناه هو الذي لا يصح عليه التجزيء ولا التكثر».

(٣) أي ليست لازمة إلىٰ الأبد ويجوز أن تجزأ وأن يستكثر منها، وتتفق النسختان في هذه العبارة من أول هذه الفقرة، ويستمر التطابق إلىٰ كلمة «التكثر» في الصفحة الرابعة عشرة.

(٤) يريد أنه لا يجوز أن نستعمل المعاني السابقة للفظ الواحد فيما يتصل بالله تعالىٰ، فهو منزّه عما فيها من معاني التكثر، بما فيه من الوحدة اليقينية.

(٥) ففي كل من المعاني الخمسة السابقة تكثر وتعدد، وفي قوله هذا إيجاز وتعميم تأتي الجمل التالية له لتفصّل فيه وتوضحه توضيحاً بيناً.

وفي نسخة «ذ» يصل إلىٰ هذا المعنىٰ نفسه بشكل أكثر توضيحاً، فبعد أن يقول: «كل ما يصح أن يقال: هو موجود، يصح أن يقال: هو واحد» يتبع هذه الجملة التوضيح التالي: «لكن كل ما هو واحد من وجه فهو كثير من وجه إلا الباري تعالىٰ، فإنه واحد من كل وجه، ولا يصح أن يوصف بالكثرة بوجه من الوجوه».

الجنس، وإنْ كان واحداً مِن وجْه فكثيرٌ بأنواعِه[١]، والنوعُ كثيرٌ بأشخاصِه[٢]، والمتَّصلُ وُجوهُ الكثرةِ فيه ظاهِر[٣]، فإنّ الشَّمس، وإن كانتْ بالشَّخصِ والذّات، فجِرْمُها ذو أبعاضٍ[٤] وكذا مَن وُصِفَ بأنّه واحدُ دَهْرِه[٥]، وكذا ما فيه التَّجزيء لصِغَرِه[٦] أو لصَلابتِه[٧]، وكذا النُقطُ والواحدُ في العَدَد، فإنَّهما، وإنْ لم يصحَّ فيهما التَّجزيء، فهما يُعرَضانِ للتّكثُّر[٨]، ألا ترىٰ أنّ الأعداد[٩] كُلُّها أعدادٌ متكاثِرةٌ[١٠] والخطَّ نقطٌ مترادِفةً؟[١١].

(١) فكلمة «إنسان» وهي من فروع الجنس، كما تقدم، يعني بها أشياء كثيرة، فالرجل والمرأة والطفل والشيخ والعجوز كلها مما ينطبق عليه لفظ «إنسان».

(٢) فالأناسي أنواع: طيب ومرذول، كريم وبخيل، شجاع وجبان، إلىٰ غير ذلك من الأضداد.

(٣) فكلمة شخص مثلاً تعني كل إنسان، والأشخاص كثيرون بعدد بني الإنسان في هذه المعمورة كما أن الحزمة قد تتكون من عصي كثيرة، وعليه نقيس.

(٤) أي أنها وإن كانت واحدة لا ثاني لها إلا أن جرمها ـ جسمها ـ مكوّن من أجزاء، والأبعاض جمع بعض، وبعض كل شيء طائفة منه.

(٥) أي: ليس في دهره من هو مثله، فهو ذو أبعاض ومكون من أجزاء مختلفة في جسمه. وقد ورد في «مقاييس اللغة» لابن فارس: واحد قبيلته: إذا لم يكن فيهم مثله، وأورد قول الشاعر:

يا واحد العرب الذي ما في الأنام لـه نظـير

(٦) كالهباء، فهو علىٰ ضآلة حجمه يتألف من جزيئات صغيرة وحبات من الغبار دقيقة.

(٧) كالألماس، فقد قيل عنه: إنّه أصلب المعادن ومع ذلك فهو ـ بلا شك ـ يتألف من جزيئات صغيرة.

(٨) فالنقطة الواحدة ورقم واحد، علىٰ صغرهما، يمكن تكبيرهما وتكثيرهما، فالخط هو امتداد للنقطة، والأرقام كلها تبدأ من الواحد، أما التجزيء الذي حسب المؤلف أنه لا يجوز فيهما، فهو ممكن في عصر تفتيت الذرة المعاصر.

(٩) وردت في الأصل: «الأمداد».

(١٠) أي: أن الأرقام كلها من مضاعفات رقم واحد، وهي في النسخة الأولىٰ «متكثرة».

(١١) وهذا برهان من المصنّف علىٰ ما ذكر، وهو أن الخط يتألف من مجموعة نقط. «والخط» وردت هنا «فالخط».

والمُرادُ بالواحدِ[١] إذا وُصِفَ به الباري، سُبحانَه وتعالىٰ، أنه هو الذي لا يصِحُّ عليه التَّجزيءُ[٢] ولا التكثُّر[٣]، أي ليسَ هو واحدٌ يصِحُّ أن يتركّب منه شيءٌ[٤] ولا هو متركِّبٌ من شيء[٥].

وقالَ بعضُ الحُكَماء: أقربُ الوَحَداتِ[٦] إلىٰ الله تعالىٰ، إذا استُقْرِبَت[٧] وتُؤمّلَتْ، الواحدُ الذي هو أصلُ الأعداد[٨]، وذلك أنّ كلَّ ما يُقالُ عليه لفظُ الواحدِ غيرَه[٩] فإنه يصِحُّ عليه التَّجزيءُ والتّضعيف، إلَّا الواحدَ المُستَعملَ في العدَدِ[١٠]

(١) يشرع المصنف في إدارة الحديث حول معنىٰ الألوهية في كلمة الواحد.

(٢) وردت بتخفيف الهمز، والتجزيء أي الانقسام إلىٰ الأصغر.

(٣) التكثر أي المضاعفة وتزايد العدد، وفي «لسان العرب»: «أن الواحد هو الذي لا يتجزأ ولا يثنىٰ ولا يقبل الانقسام ولا نظير له ولا مثل، ولا يجمع هذين الوصفين إلا الله عز وجل» وقال ابن الأثير في «أسماء الله تعالىٰ»: «الواحد هو الفرد الذي لم يزل وحده، ولم يكن معه آخر».

(٤) أي: ليس هو مبتدأ لعدد أكبر منه. يتركب أي يتكون.

(٥) أي: ليس ثمة ما يعتبر له أجزاء.

(٦) لعله يريد بالوحدات الأرقام الحسابية، وقد تقدم قوله: عشرة واحدة وألف واحد، أي أن رقم واحد هو أقرب الأرقام إلىٰ الله تعالىٰ.

(٧) وردت بتخفيف الهمز. الاستقراء هو البحث والتقصّي.

(٨) ثمة تطابق لفظي بين كلمات هذه النسخة ونسخة «ذ» من أوّل هذه الفقرة إلىٰ هنا، مع استثناء أن مكان «الأعداد» في «ذ»: «العدد». ويُرد بعد هذا الفقرة في «ذ» ما يلي: «فقد جعل له خاصية في التنبيه علىٰ وحدانيته»، وهي جملة معبّرة إلىٰ حد كبير عن نظرة المصنّف إلىٰ دلالة رقم واحد وخواصه وطبيعته وبين وحدانية الله تعالىٰ من ارتباط. وهذا يضيء علىٰ أسباب تأليف المصنف لرسالته هذه.

(٩) أي: في غير الله تعالىٰ، كما ذكر من قبل في النوع والجنس والاتصال والمبدأ وغيرها.

(١٠) العدد هنا، يعني به الأرقام الحسابية، والواحد يتضاعف في الاثنين والثلاثة إلىٰ آخر الأرقام،=

فإنه، وإن صحَّ عليه التَّضعيف، فإنه لا يصحُّ عليه التَّجزيءُ، والباري تعالىٰ، لا يصحُّ عليه التَّجزيءُ والتَّضعيف(١).

وأيضاً فالواحدُ هو أصلُ العَدد(٢)، وليس في العدد(٣)، وهو بَعدَ كلِّ عَددٍ(٤) ولا بعدَه عَدَد(٥). والعددُ مِنه ينشأُ(٦)، وإليه ينْحلُّ(٧)، وهو يَستَولي

= ولكن لا يتجزأ في باب الأرقام الصحيحة، ولا أدري إذا كانت كسور الواحد الصحيح تعتبر أجزاء له في فهم المصنف أم لا، وقد ورد في التنزيل العزيز ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠]، وورد كذلك في الشعر، وامرؤ القيس يقول:

وما ذرفت عيناك إلا لتضـربي بسهميك في أعشار قلب مقتل

(١) وخلاصة ما ينتهي إليه: أن واحد الأرقام الحسابية قد يضاعف وإن لم يجزّأ، لكن الواحد إذا أريد به الله تعالىٰ فلا تجزيء ولا تضعيف، وهذا ما سيتحدث عنه في الفقرة الثانية.

(٢) لعله يريد بأصل العدد أنه منه تخلق الأعداد والمخلوقات بأعدادها المختلفة، ولكن ما ورد في اللسان عن الواحد، من أنه اسم لمفتتح العدد، فهو الرقم الحسابي الأول الذي يليه اثنان فثلاثة، وما ورد في «تاج العروس»: «أنه أول العدد» كذلك.

(٣) أي: ليس له ثانٍ، وليس واحداً من الأعداد والأرقام التي تواضع عليها البشر.

(٤) أي: فوق كل تصوّر لأي رقم يمكن أن يخطر علىٰ قلب بشر.

(٥) أي: لا ثاني له ولا ثالث، ويتضح من مجموع هذه الصفات للواحد أن المصنف يريد به الواحد المراد به الله تعالىٰ وحده.

(٦) أي: منه يخلق ثم تتوالد أرقامه.

(٧) أي: تعود إليه في مصائرها، والعبارة في «ذ» ترد بوضوح أشد: «وكما أن كل موجود من الله ينشأ وإليه يعود، كما قال الله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ كل عدد من الواحد ينشأ وإليه يعود».

ونلاحظ هنا أن الراغب في نسخة «ذ» يستنتج نتائج عقلية من مسلّمات دينية، فالاعتقاد الراسخ بوحدانية الله سبحانه وتعالىٰ يفضي إلىٰ ما يشرحه ويوضحه عن أوصاف العدد «واحد» الذي هو أول الأرقام الحسابية، ولأجل المحافظة علىٰ النص في نسخة «ذ» المذكورة أورده بكامله: =

علىٰ المعدودات[١]، وكما أنّ الواحدَ لَيسَ هو العَدَد، ومِنه يُنشأُ العدَد، وإليه يرجِعُ، فذلك الخالِقُ تعالىٰ لَيسَ شَيئاً مِن هذه الأشياء[٢]، ومِنه بدءُ الموجوداتِ[٣]

= أ- «وكما أن الله سبحانه هو أصل كل موجود وليس هو من جملة الموجودات فالواحد أصل كل عدد وليس من جملة الأعداد». ب- «وكما أن كل موجود من الله تعالىٰ ينشأ وإليه يعود، كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ كل عدد من الواحد ينشأ وإليه يعود»، ج- «وكما أن الله تعالىٰ يحصي كل شيء عدداً ولا يحصيه شيء، كذا الواحد يحصي كل عدد ولا يحصيه شيء من العدد»، د- «وكما أن الله تعالىٰ يستولي علىٰ كل شيء ولا يستولي عليه شيء، كان الواحد يستولي علىٰ كل عدد ولا يستولي عليه عدد».

ومن هذا النص الواضح نلاحظ السياق التقابلي في أجزائه الأربعة التي يكمل بعضها بعضاً، والسياق التقابلي أشبه ما يكون من جُزْئي جملة الشرط: الشرط وجوابه: «كما أن ... كان ...».

(١) لعله يريد بالاستيلاء معنىٰ الظهور علىٰ الأشياء وكونه أولها وآخرها ومبدعها.

(٢) يعقد المصنف مقارنة بين الرقم (واحد) العدد المفرد وبين الله، سبحانه وتعالىٰ عن التشبيه، فكما أن العدد المفرد خارج عن الأعداد وهي منه تبدأ وإليه تعود، مهما تعددت، فكذلك الله سبحانه ليس رقماً من الأرقام وإن كان خلق الأرقام والأحجام والموجودات بجميع أشكالها، وإليه تعود الكائنات بجميع أشكالها، وليس هو أيضاً شيئاً من الأعداد التي ذكرت في الأوجه الخمسة السابقة، مما يجوز عليه التضعيف والتجزئة.

وتتضح المقارنة بين الرقم الحسابي الأول في الأعداد «واحد» وبين الخالق، جل وعلا، ما يورده المصنّف في نسخة «ذ» وهو كما يلي: «وكما أن الله سبحانه هو أصل كل موجود وليس من جملة الموجودات فالواحد أصل كل عدد وليس من جملة الأعداد». وهذه صياغة للمقارنة أسهل من صياغة النسخة الأصلية وأقرب للتداول، فهو بها يبدأ من الله سبحانه الذي خلق الموجودات وليس هو منها، ويصل من هذا إلىٰ إمكانية تصور أن يكون الواحد «إذا أريد به الله تعالىٰ فقط» أصل الأعداد «المخلوقات بأنواعه وأعدادها» وليس واحداً منها.

(٣) الموجودات: المخلوقات. ونلاحظ اسم المفعول فيها، فالله موجدها وخالقها من العدم، وفي «المفردات» يقول الراغب في مادة «وحد»: ولصعوبة هذه الوحدة قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾.

وإليه يَرجِع، كما قال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، تَعالىٰ اللهُ عن التَّشبيه[١]. فهذه وجوهُ ما يُستعمَلُ فيه لَفظُ الواحِد.

[الأَحَد]

وأمّا الأحَدُ[٢] فإنه يُستَعمَلُ علىٰ ضَربَين:

أحَدُهما في النَّفي فَقَط، فمَوضوعٌ لاستِغراقِ جِنسِ النّاطِقين[٣]: ويَتناولُ القليلَ والكَثيرَ علىٰ طَريقِ الاجتماعِ والافتِراق، كقولِهم: ما في الدّارِ أحَد، أي ما

(١) والتشبيه الذي ينزه الراغب الله تعالىٰ عنه هو مذهب المشبهة وهم من غلاة الشيعة الذين شبهوا ذات الباري بذات غيره أو شبهوا صفاته بصفات غيره («الملل والنحل»، الشهرستاني، بهامش الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، ج١، ص١٣٩، دار المعرفة لبنان. وكذلك «الفرق بين الفرق»، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق، بيروت، ص٢١٤).

(٢) أي: لفظ الأحد، وهنا يتفرغ المصنّف للتفصيل في لفظ الأحد ودلالتها اللغوية والاصطلاحية إذا أريد بها الله تعالىٰ أو أريد بها غيره. وذلك بعد أن فرغ من الحديث من لفظ الواحد.

(٣) لعله يريد بجنس الناطقين: جنس العاقلين، إذ يتعذر إطلاق «أحد» علىٰ الحيوانات، فنحن لا نقول: ما في الدار أحد من الخيول مثلاً.

ولتوضيح استغراق جنس الناطقين في النفي في أحد استعمالات كلمة «أحد» يضرب سيبويه أمثلة لذلك، فيقول:

«أ ـ يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: أتاك أكثر من ذلك.

ب ـ أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتتك.

ج ـ ويقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء.

فإذا قال: ما أتاك أحد صار نفياً عاماً لهذا كله».

«الكتاب»، الجزء الأول، ص٥٤، عالم الكتب، بيروت.

إن استخدام أحد في النفي ينفي المفرد والجمع والمذكر والمؤنث من جنس المستخدم في النفي.

في الدّارِ واحدٌ ولا اثنانِ ولا ثَلاثةٌ فصاعِداً، لا مُجتَمِعينَ ولا مُتَفرِّقين[١].

وكَونُه مَوضوعاً علىٰ هذا الوَجهِ هو المُقتَضي أن لا يُستَعملَ إلَّا في النَّفي[٢]، وذاك أنه يصِحُّ نَفيُ المتَضادَّيْن[٣] ولا يصِحُّ إثباتُهما[٤]، ونَحنُ متىٰ قُلنا: «ما في الدّارِ أحَدٌ» نَنفي الواحِدَ والجَميعَ مُجتَمِعين ومُتفَرِّقين[٥]. فلو قُلنا: «في الدّارِ أحَدٌ» لكانَ في ذلك إثباتُ واحدٍ مُنفردٍ وإثباتُ ما فَوقَ الواحِدِ مُجتَمِعين ومُتَفرِّقين[٦]، وذلك ظاهِرُ الإحالة[٧].

(١) يريد أن جملة «ما في الدار أحد» تعني أن ليس فيها ناطق واحد ولا اثنان ولا أي رقم آخر، لا علىٰ شكل فردي، كل شخص يجلس وحده، ولا علىٰ شكل جماعي في مجموعات أو حلقات. وهذا ما يفهم من معنىٰ «لا» النافية للجنس التي تتبع إنّ في أثرها علىٰ الجملة.

(٢) أي أن هذا المعنىٰ لا يناسبه إلا أداة نفي، تنفي عموم الجنس مثل «ما». وفي الكتاب (كتاب سيبويه ١: ٥٤ تحقيق عبد السلام هارون): «لا يجوز لـ: «أحد» أن تضعه في موضع واجب». ويعني الإثبات ضد النفي. ويؤكد سيبويه ذلك فيقول: «فإنما مجراه في الكلام هكذا»، أي هذا ما يلازم أحد وهو دلالة النفي.

(٣) ويعني بالمتضادين: المفرد وما يزيد عليه من الأعداد، أي: الواحد ويضاده كل ما هو أكثر منه. وذلك لأن مجرىٰ أحد المنفية في الكلام هو النفي العام للعدد وللجنس، كما تقدم.

(٤) لا يصح إثبات المتضادين أي لا يصح إثبات العدد المفرد وما يليه من الأرقام في استخدام أحد. لأنها إنما وضعت للعدد المنفي. وهذا معنىٰ قوله: «وكونه موضوعاً علىٰ هذا الوجه هو المقتضي أن لا يستعمل إلا في النفي»، ومعنىٰ قول سيبويه: «لو قلت كان أحد من آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفياً عامًّا». (الكتاب، طبعة عالم الكتب ١: ٥٤).

(٥) وذلك أنه بأداة النفي «ما» وبكلمة «أحد» توجه النفي لعموم جنس الآحاد الناطقين كما تقدم، وفهم التضاد من صيغتي «مجتمعين ومفترقين».

(٦) فربما أفادت عبارة «في الدار أحد» أن فيها واحداً من الناس، وأن فيها ما فوق هذا العدد.

(٧) ووجه الاستحالة هو في أن الجملة إما أن تثبت وجود الواحد منفرداً أو أن تثبت وجود جماعة، ولا تثبتهما معاً في آن واحد، إذ كيف يعقل أنها تدل علىٰ وجود شخصٍ واحدٍ في الدار وفي الوقت نفسه تدل علىٰ وجود أشخاص آخرين في الدار نفسها، إما مجتمعين وإما مفترقين؟

ولكَونِ ذلك مُـتَناوَلاً للواحدِ فمـا فَوقَ[١] يَصِحُّ أن يُـقال: ما مِن أحدٍ فاضِلٌ[٢]، وما مِن أحدٍ فاضِلين، كقَولِه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٣].

وأمَّا المُستَعمَلُ في الإثباتِ[٤] فعلىٰ ثَلاثَةِ أوجُه:

الأول: وذلك في الواحِدِ المضمومِ إلىٰ العَشَراتِ نحو: أحدَ عَشَر[٥] واحدٌ وعشر.

(١) أي: أن ذلك الموقف يتضمن المفرد والمثنىٰ والجمع، وهذا يتفق مع أقوال النحويين واللّغَويِّين فقد قال الفراء: «أحد يكون للجميع والواحد في النفي». وأورد الآية الواردة في نهاية هذه الفقرة وأضاف: «جُعِل أحد في موضع جمع»، وكذلك قوله: «لا تفرق بين أحد من رسله». فهذا جمع لأن «بين» لا تقع إلا علىٰ اثنين فما زاد».

وقد قالت بذلك أيضاً كتب التفسير المختلفة مثل «مجاز القرآن» لأبي عبيدة وتفسير البيضاوي و«البحر المحيط» لأبي حيان و«فتح القدير» للشوكاني و«تفسير القرطبي» و«روح المعاني» للآلوسي و«تفسير النسفي».

وقد استشهد القرطبي علىٰ ذلك بحديث الرسول ﷺ: «ما حلت الغنائم لأحد سود الرؤوس غيركم».

وفي اللسان: وقولهم: «ما في الدار أحد» فهو اسم لمن يصلح أن يخاطب من يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر.

(٢) «ما» هنا هي التميمية الملغاة. من: زائدة، أحد: في محل رفع مبتدأ. فاضل: خبر، وأورد المفرد مرة (فاضل) والجمع في أخرىٰ (فاضلين) لإظهار جواز الأمرين.

(٣) الآية ٤٧ من سورة الحاقة. وقد وردت في الأصل علىٰ النحو التالي: فما أحد منكم من أحد عنه حاجزين. وفي إعراب حاجزين قولان: «الأول: خبر، وأحد: مبتدأ أو اسم الحجازية» قال بذلك العكبري في «التبيان في علوم القرآن»، وأبو حيان في «البحر المحيط». والثاني: صفة لأحد، قال بذلك الحوفي والزمخشري والقرطبي ومكي بن أبي طالب في «مشكل إعراب القرآن».

(٤) والإثبات هو الوجه الآخر من استعمالات كلمة «أحد» يشرع في الحديث عنها بعد أن فرغ من الحديث عن الوجه الأول حينما تستخدم في النفي.

(٥) وهو ما في الأعداد المركبة من ١١- ١٩، بل هو الأول منها أحد عشر وإحدىٰ عشرة. وقد يرد في العدد المعطوف أحد وعشرون أحد وأربعون.

الثاني: يُستَعمَلُ مُضافاً أو مُضافاً إليه بمَعنىٰ الأوَّلِ كقولِه: ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا[١] فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾، وقَولِهم: يَوم الأحَد، ومعناه: يَومُ الأوَّل[٢]، بدَلالةِ قَولِهم: يَوم الاثنين.

والثالث: أن يُستَعملَ في الإثباتِ مُطلَقاً وَصفاً[٣]. ولَيسَ ذلك إلَّا في وَصفِ الله تَعالىٰ[٤]، كقَولِه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

[الفَرقُ بينَ الواحِدِ والأَحَد]

والفَرقُ بين الواحِدِ والأحد، في وَصفِ الله تعالىٰ[٥]، هو أنهما، وإنْ كانا

(١) أي: الأول منكما، من الفتيين المذكورين في قصة سيدنا يوسف عليه السلام اللذين دخلا معه السجن.

(٢) وهذا دليل قاطع علىٰ استخدام الأحد، في العدد والأعداد، مضافاً إليه.

(٣) أي: في إثبات الوحدانية المطلقة التي لا تجري معها الأعداد.

(٤) الأحد، في اللسان، هو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر. وفي «تاج العروس» ـ «أي المعرف باللام الذي لم يقصد به العدد المركب ـ كالأحد عشر، ونحوه لا يوصف به إلّا حضرةُ جناب الله سبحانه وتعالىٰ، لخلوص هذا الاسم الشريف له تعالىٰ، وهو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر».

وقيل: «الأحد الذي لا ثاني له في ربوبيته ولا في ذاته ولا في صفاته جل شأنه».

وقال صاحب «القاموس المحيط» شيئاً مثل هذا أيضاً.

وفي «تفسير ابن كثير»: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، يعني هو الواحد، يعني: هو الواحد الأحد، الذي لا نظير له ولا وزير ولا شبيه ولا عديل.

وفي «تفسير الخازن»: قيل لا يوصف أحد بالأحدية غير الله تعالىٰ، فلا يقال رجل أحد، ودرهم أحد بل أحد صفة من صفات الله تعالىٰ استأثر بها فلا يشركه فيها أحد.

(٥) وهنا يصل المصنف إلىٰ جوهر الرسالة وما يسعىٰ إليه من تصنيفها، وهو إبراز الفرق في معنىٰ =

يُقصدُ بهما مَعنًىٰ واحِدٌ في وَصفِ الله تعالىٰ، فمَوضوعُهما في أصلِ الوَضعِ[١] مُختلِفان.

وذلك أنّ الواحِدَ لفظُه لفظُ فاعِل[٢]، فيَدُلُّ مِن حَيثُ الوَضعُ علىٰ شَيئَين: ذاتٍ ووَحده[٣]، كما أنّ الأسوَدَ يدُلُّ علىٰ شَيئَين: ذاتٍ وسَواد. فالواحِدُ واحِدٌ[٤] بالوِحدةِ كما أنّ الأسْوَدَ أسْودُ بالسَّواد. فمتىٰ قيل «واحِدٌ» تراءىٰ مِنه شَيئان[٥]، كما يتَراءىٰ في قَولِهم أسوَدُ وأبيضُ وما يَجري مَجراهما[٦].

= هاتين المفردتين حينما يراد بهما الله تعالىٰ. فلقد بيّن لنا في أول الرسالة أن كلمة «واحد» تطلق في خمسة مواضع يراد بها غير الله وفي موضع سادس يراد به الله تعالىٰ. كذلك كلمة «أحد: تستخدم لغير الله في موضعين ولله تعالىٰ في موضع ثالث». وهذا أوان شرح ما بينهما من فروق.

(١) يعني: الصياغة الصرفية والمعنىٰ الصرفي الذي تؤدي إليه.

(٢) وفي حاشية الصبّان علىٰ الأشموني (ص ٧٣) ما يخالف ذلك: «واحد ليست وصفاً علىٰ وزن فاعل مثل ثالث وسادس وعاشر»، وربما كان السبب أن معنىٰ الفاعلية ليس واضحاً في صيغة «الواحد» في جذر «وحد» ولكن يبدو أن الرأي الآخر هو الأرجح، كما سيتضح في الفقرة التالية.

(٣) عرّف اسم الفاعل بأنه «اسم مشتق يدل علىٰ معنىٰ مجرد حادث وعلىٰ فاعله» (النحو الوافي، عباس حسن، ج٣، ص٢٣٨)، وأنه الصفة الدالة علىٰ فاعل الحدث (المصدر نفسه). ومن هذا نستنتج أن اسم الفاعل يدل علىٰ معنىٰ الوحدة، وذات هي الفاعل للوحدة. وكلمة «وحدة» عند الراغب هنا هي المعنىٰ أو الصفة.

(٤) أي: أن كلمة «الواحد» تتضمن معنىٰ الوحدة أو صفة الوحدة، وهي المعنىٰ الأساسي لها.

(٥) وردت في الأصل غير واضحة، والشيئان هما معنىٰ الوحدة أولاً والذات أو العين الواحدة ثانياً، وكلمة عادل مثلاً يتراءىٰ منها العدل أولاً ثم الرجل المتصف بالعدل ثانياً.

(٦) يعني: أن أبيض فيها معنىٰ البياض والشيء الأبيض كالحجر مثلاً، وكذلك الأسود، كما شرحه، وكل ما ورد مثل هذه الأسماء فيه معنىٰ وذات.

والأحدُ يدُلُّ علىٰ الوِحدةِ المَحضَة، فإنه مَصدَرٌ[١]، وأصلُه وَحَدٌ، فأُبدِلَ الواوُ هَمزَة[٢]، وخُصَّ في الإطلاقِ بوَصفِ الله تعالىٰ بَعدَ الإبْدالِ منه[٣].

وأمّا وَحِد[٤]، فقد يُقالُ في صفةِ غَيرِه، ومعناه المُفرَد[٥]، كما قالَ الشّاعِر:

مِـن وَحْـشِ وَجْـرَة مَـوْشِيٌّ أكارِعُـهُ طاوي المَصيرِ كَسَيفِ الصيْقَل الفَرَدِ[٦]

(١) جعله سيبويه من باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم. (الكتاب: ١: ٣٧٣).

وفي اللسان: «قال الليث: الواحد في كل شيء منصوب جرىٰ مجرىٰ المصدر خارجاً من الوصف، ليس ينعت بنعت فيتبع الاسم ولا يخبر فيقصد إليه، فكان النصب أولىٰ به وحده». وقال البصريون: إنما نصبوا وحده علىٰ مذهب المصدر أي توحد وحده، وبين الوحدة والأحد إبدال.

(٢) في هذا الإبدال يقول سيبويه: «أحد وأصله وحد، لأنه واحد، فأبدل الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل» (الكتاب ٤: ٣٣١، ٣٣٢) وفي حاشية الصبان (علىٰ الأشموني) مثل هذا. فهو يقول: همزة أحد في أحد عشر مبدلة من واو.

وفي «مقاييس اللغة» لابن فارس: الهمزة والحاء والدال فرع والأصل الواو. وفي «تفسير النسفي» لسورة الإخلاص وفي تفسير الكشاف للآية ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ مثل ذلك.

(٣) أي: أن لفظة «أحد» المستعملة مصدراً وأصلها وحد لا تطلق بهذا الوضع إلا لتعني الله تعالىٰ، ويقول الراغب مثل ذلك في «المفردات»: «واحد مطلقاً لا يوصف به غير الله تعالىٰ».

(٤) وَحِد علىٰ وزن فعل، وردت في الأصل غير مشكولة، وقوله «في صفة غيره» أي غير الله تعالىٰ.

(٥) كذلك يقول الراغب في «المفردات»: الوَحِد المفرد، ويوصف به غير الله تعالىٰ، كقول الشاعر: «علىٰ مستـأنس وَحِد». والاستشهاد بهذا الجزء من البيت في المفردات أصوب منه في المخطوطة.

(٦) البيت من البحر البسيط، وهو من شعر النابغة الذبياني، ديوانه، ص٧، صنعة ابن السكيت، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٨. «وجرة: فلاة مشهورة بالوحوش بين مران وذات عرق. موشي أكارعه: أي بيضٌ وفي قوائمه نقط سود. طاوي المصير: أي ضامر. المصير: المعي، وجمعها مصران، وجمع الجمع مصارين. كسيف الصيقل الفرد: أي يلوح كأنه سيف صقيل. =

ولَم يُستعمَلُ في غَيرِه[١] إلا مُقَيَّداً بما أُضيفَ إليه[٢] أو بما عُطِفَ عليه[٣]، كما تقدم.

فإن قال قائِل: لفقد قال الشّاعِر:

وقد بَهرتَ فما تَخْفَىٰ علىٰ أحَدٍ إلَّا علىٰ أحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا[٤]

فقَوله: إلّا علىٰ أحدٍ إثْبات. وقد استَعملَه في غَيرِ وَصفِ الله تعالىٰ[٥]، قيلَ: إنّ ذلك صحّ استِعْمالُه في هذا المكانِ لتقدُّمِ النَّفيِ عليه وكَونِه مُتعَقِّباً له.

ولولا ذلك لم يصِحَّ استعمالُه[٦]. واللفظُ قد يُستعملُ علىٰ وجهٍ لتَقدُّمِ لَفظٍ عليه لولاه لم يَصِحّ[٧].

= الفرد: الفَرْد الفَرَد بمعنىٰ، قال الأصمعي: لم أسمع فرداً إلا في هذا البيت». وليس ههنا في هذا البيت موطن الشاهد ولكن الشاهد في البيت الذي قبله:

كأن رحلي، وقد زال النهار بنا بذي الجليل، علىٰ مستأنس

والوَحَد: الفرد الذي لا شيء معه، يقال وَحْد ووَحَد مثل فرد وفرد. وقال ابن سيده: الوَحَد من الوحش المتوحد ومن الرجال الذي لا يعرف نسبه ولا أصله.

(١) أي: في غير الله تعالىٰ.

(٢) أي: في مثل قولنا يوم الأحد.

(٣) أي: في مثل قولنا واحد وعشرون.

(٤) البيت من البحر البسيط، ولم أعثر له، بعد، علىٰ قائل.

(٥) يعرض المصنّف في هذه الفنقلة (فإن قلت ... قلنا) للموضع الذي ترد فيه كلمة أحد مثبتة وليست منفية ولا مضافة ولا مركبة.

(٦) أي: لولا النفي الذي في قول الشاعر «ما تخفىٰ علىٰ أحد» لما وردت أحد مثبتة في الشطر الثاني.

(٧) يريد المصنّف أن يؤصل لهذه القاعدة، قاعدة تأثير العامل السابق في جملة سابقة علىٰ معنىً يرد في جملة لاحقة. فلولا النفي الوارد في «ما» في الشطر الأول من بيت الشعر السابق، لما جاز أن تساق «أحد» في جملة إثبات. وهو يضرب لذلك مثلاً آخر من القرآن الكريم.

كقَولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[١]، فاستعملَ «مَنْ» في البَهائمِ لما كان ذلك مُتعقِّباً لما يصحُّ أنْ يستعملَ فيه[٢].

فإن قيل: لوْ لَم يصِحَّ استعمالُ «أحدٍ» في الإنسانِ لما قالَ الشّاعِر:

إنَّ بَنـي الأدْرم ليسُـوا مـن أحـد[٣]

ولمّا قيلَ: فُلانٌ لَيسَ بأَحدٍ[٤]، قيلَ: إنّ «أحَد»، ههُنا، هو المُستعمَلُ في النَّفي. وذلك مُختَصٌّ بالإنْسان، كما تَقدَّم، ومعناه: لَيسَ هو بإنْسان[٥]، يدخُلُ في عُمومِ قَولِهم: لا أحدَ[٦] يفعَلُ كذا، ولَيسَ أحدٌ يقولُ كذا، كقولِ مَن قال:

تُخطـي إذا جِئْـتَ في اسـتِفهامِها بِمَـن[٧]

(١) الآية ٤٥ من سورة النور ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾.

(٢) أي: لأنها تابعة لجملة فيها «من» استخدمت للعاقل، ومن يمشي علىٰ رجلين هو الإنسان.

(٣) رجز منسوب لمنظور الزبيري («اللسان» و«التاج» (وفي)). وردت في الأصل الأروم. وتتمته:

إن بني الأدرم ليسـوا مـن أحـدْ ... ليسوا إلىٰ قيس وليسوا من أسـدْ

ولا توفـاهم قـريش في العـدد

(٤) وذلك مثل قول أبي نواس:

ومـن تمـيمٌ ومـن قـيسٌ ولفُّهـا ... ليس الأعاريبُ عند الله من أحـد

(٥) علىٰ اعتبار أن «أحد» هنا يقصد بها الإنسان.

(٦) أي: لا إنسان.

(٧) عجز بيت لأبي الطيب المتنبي. وصدره: (البحر البسيط)

حولي بكل مكان مـنهُمُ خِلَـقٌ

«ديوانه» بشرح العكبري (الجزء الرابع، ٢١٠) وذلك أن «من» تستخدم في الاستفهام عن العاقل.=

وكقَولِهم: فُلانٌ ليس بإنسانٍ، وهو الفلانُ لا الفلانُ، تنبيهاً أنه بهيمةٌ لا إنسانٌ، لمّا كان فلانٌ وفلانةٌ يُعبَّرُ بهما عن الإنسانِ والفلانُ والفلانةُ يُعبَّرُ بهما عن الحيوانات(١).

وأمّا قولُه تعالىٰ ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾(٢) وقَولهُ ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(٣) فقد ذُكِرَ في تفسيرِه وَجهان:

أحَدُهما: أنّ «أحَد» ههنا هو المذكورُ في قَولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ومعناه: أيحسَبُ أنْ لمْ يَرَه اللهُ تعالىٰ، والإشارةُ بالمعنىٰ إلىٰ نَحوِ قَولِه تعالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾(٤) ... الآية.

والثاني: أنه المُستعمَلُ في النَّفْي(٥)، والمعنىٰ: لا يَقْدِرُ الإنسانُ أنّ ما يُخفيه ألّا

= الشاعر يهجو من حَولَهُ ويقول عنهم «حولي من هؤلاء الناس جماعة كالبهائم فإذا قلت: من أنتم؟ أخطأت في القول، لأنك خاطبت ما لا يعقل بما يخاطب به من يعقل».

(١) وفي اللسان، مادة فلن: «فلان وفلانة» كناية عن أسماء الآدميين، والفلان كناية عن غير الآدميين. تقول العرب: ركبت الفلان وحلبت الفلانة.

(٢) الآية ٧ من سورة البلد. ويعود هنا لمناقشة استخدامات أحد لله تعالىٰ...

(٣) الآية ٥ من سورة البلد.

(٤) الآية ٧ من سورة المجادلة. يريد أن ضمير الرفع المنفصل في هذه الآية «هو» يعود إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ.

وكونه «هو» هنا يعودُ علىٰ الله سبحانه ليثبتَ أن «هو» في آية الإخلاصِ راجعة لله تعالىٰ أيضاً. وهذا الوجه أقوىٰ من الوجه الثاني، أو تؤيده تفاسيرُ كثيرةٌ مثلُ ابنِ كثير والكشاف للزمخشري.

(٥) وهو الوجه الذي ذُكِرَ من قبلُ أنه يستخدم في النفي لاستغراق جنس الناطقين، أي: أنها تشمل بني البشر جميعاً. أي أحد من الناس. أما الله سبحانه فإنه فوق مستوىٰ هذه الآحاد البشرية.

يَعلَمَه أحَد، فإن اللهَ تعالىٰ والكِرامَ الكاتِبينَ[١] يطّلِعونَ عليه، إشارةٌ إلىٰ نحوِ قَولِه تعالىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[٢].

[خُلاصةٌ في مَعنىٰ الوِحدَة]

وهذا القَدرُ كافٍ فيما قُصِدَ مِن بَيانِ لَفظِ الواحِدِ والأحَد[٣]، وإنْ كانَ في تحقيقِ معنىٰ الوِحدةِ[٤] وكَونِها مِن أوائِلِ فَيضِ الباري علىٰ الـمَوجودات[٥]،

(١) من قوله تعالىٰ في سورة الانفطار: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ وهم الملائكة.

(٢) الآية ١٨ من سورة ق. ورقيب وعتيد: اثنان من الملائكة يسجلان أفعال الخير والشر علىٰ الإنسان في الدنيا.

(٣) يتفق المصنف في التفريق بين الواحد والأحد، مع مفسرين ومعجميين، أو أنهم يتفقون معه. ففي «تفسير الخازن» (لباب التأويل في معاني التنزيل): «والفرق بين الواحد والأحد أن الواحد يدخل في الأحد ولا ينعكس. وقيل: إن الواحد يستعمل في الإثبات والأحد في النفي، تقول في الإثبات: رأيت رجلاً واحداً، وفي النفي: ما رأيت أحداً، فتفيد العموم. وقيل: الواحد هو المنفرد بالذات فلا يضاهيه أحد، والأحد هو المنفرد بالمعنىٰ فلا يشاركه فيه أحد». تفسير سورة الإخلاص، ج٦، ص٣٢٠.

ـ وثمة تفريق بينهما في اللسان مادة «أحد» يرد علىٰ هذه المعاني أيضاً.

ـ وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: «يجوز أن ينعت الشيء بأنه واحد، فأما أحد فلا ينعت به غير الله تعالىٰ لخلوص هذا الاسم الشريف لله جل ثناؤه»، وقال الأزهري أيضاً: «الفرق بينهما أن الأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد. تقول: جاءني واحد من الناس ولا تقول جاءني أحد».

(٤) وردت في الأصل الواحدة. ويقف المنصف أخيراً علىٰ الوحدة لتحقيق معناها، الذي يرىٰ فيه أصلاً للواحد والأحد معاً. ويذكر ذلك في المفردات أيضاً، مادة (وحد).

(٥) وردت في الأصل الوجودات. وهو تصحيف في الموجودات، والموجودات يريد بها المخلوقات، فما فيها من علاقات الاتفاق والالتقاء، في صفات متقاربة حتىٰ درجة التوحيد فيض من الله تعالىٰ في وحدانيته، كما ينبثق نور الشمس عن الشمس. وربما كان هذا التقاء، من نوع معين، مع =

حِكمةٌ بالِـغةٌ وعَجائبُ جُملـةٌ؛ فإنّ اللهَ تعالىٰ جعلَ الوِحدةَ سببَ الاتِّـفاقِ والائتِلاف[١]، والكثرةَ سببَ الافتِراقِ والاختِلاف. ولذلك قال بعضُ الحُكَماء: الخَيرُ وُجودٌ في الوِحدةِ والشَّرُّ عدمٌ في الكَثرة[٢]. وقيل: لا خَيرَ في كثرةِ الرُّؤساء، فكُلُّ التِئامٍ فهو ظِلٌّ للوِحدةِ وكُلُّ اختِلافٍ ففِعلٌ للكَثرَة[٣].

ولولا أنّ الشّيخَ الفاضِلَ[٤] ابنَ بَجْدة[٥] الـمعارِفِ والحِكمةِ لأمسَكتُ عن الإشارةِ إلىٰ مِثلِ هذا المَوضوع[٦]. علىٰ أنّي أمْسَكْتُ عِنانَ الكَلامِ[٧] لما انتَهَيتُ

= ما عرف في الفلسفة الإسلامية بنظرية الفيض الإلهي أو الأفلاطونية الحديثة التي نسبت لبعض فلاسفة التاريخ الإسلامي كابن الطفيل وغيره.

(١) أي: أن الوحدة، تلاقي الجميع في الواحد، سبيل تجميع هذه الأشياء التي تبدو متباينة، وعامل أساسي في تقريب بعضها لبعض.

(٢) يرادف المصنف هنا، بين الخير وبين الوحدة من جهة وبين الشر والكثرة من جهة أخرىٰ. والوجود والعدم التي نرىٰ المصنف يستخدمها هنا من مصطلحات علماء الكلام المشتغلين بالفلسفة والمنطق والفكر الديني، ومعروف أن الراغب من علماء الكلام في عصره، والوجود والعدم يقابلان الكون والفساد (الحياة والموت).

(٣) وهذا استنتاج آخر علىٰ قاعدة أهمية الوحدة. وهو يتصل بالإرادة العامة التي تتجمع في يد واحدة لتدبير الأمر الواحد. ويذكر هنا قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

(٤) وهو يعني به الذي ورد في افتتاحية الرسالة، وهو الذي يهدي إليه عمله فيها.

(٥) البجدة: الأصل ودخلة الشيء وباطنه، ويقال: ابن بجدتها، للعالم بالشيء.

(٦) أي: لولا أن هذا الشيخ ممن له إسهام في البحث عن المعرفة والعلوم لما أتيت علىٰ ذكر تعدد الرؤساء وما فيه من أسباب الاختلاف، فمثله يفهم ما أقول، وهو أرفع من أن يتأذىٰ من ذكر هذا التعدد وآثاره.

(٧) تعبير عن التوقف عن الاستمرار في الكتابة، وفي هذا التعبير جمال ورشاقة جاءت من الاستعارة المكنية في الكلام الذي شبهه بحيوان يوقف بلجام.

إليه، مُتَأذّياً[١] أنه ربما تساقطَ إلىٰ مَن يُعشي بصيرَتَه عن إدراكِه[٢] فأصلَه[٣]. ولا يَجِبُ أن يُنسىٰ ما رُوِيَ عن النّبي عليه السَّلام: «ما تكلمَ أحدٌ بكَلِمةٍ بينَ قومٍ لا يبلُغُها فهمُهم إلّا صارتْ فِتنةً لبعضِهم»[٤].

أسْألُ اللهَ تعالىٰ أن يُخلِّصَنا[٥]. فمَن عَرفَ قَدرَه وعَرفَ قُصورَه وعَجْزَه فما تَركَ قَولَ الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] تمدُّحاً[٦] ومُصحَّحاً.

* * *

(١) وردت في الأصل متأدباً، وهو تصحيف، والتأذّي الخشية من وقوع الأذىٰ.

(٢) فقد توقف خوفاً من أن يصل إلىٰ من لم يدرك معناه.

(٣) ربما يريد أنه يصل الكلام إذا لم يخش علىٰ الناس من الافتنان.

(٤) لم أقف لهذا الحديث علىٰ أصل، بعد.

(٥) أي: من الفتنة.

(٦) أي من تحقق من قدرته البشرية القاصرة العاجزة يظل يذكر هذه الآية الكريمة التي تذكر بمعناها وبنسبة العلم البشري المحدود إلىٰ علم الله تعالىٰ، فمن يذكرها يظل واقعياً متسقاً مع هذه الحقيقة التي يلمسها الجميعُ لا من أجل أن يمدحه الآخرون ويثنوا عليه.